# البحوث والدرسات

## الحركات الانفصالية في جنوب تايلاند (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

**د. أسماء سراج الدين**
**دكتوراه في العلاقات الدولية**

**المستخلص**

تتميز منطقة جنوب تايلاند بخصوصيتها الثقافية واللغوية والعرقية والدينية، والتي تختلف عن القومية التايلاندية، والتي تعلي من الهوية واللغة التايلاندية والدين البوذي، ونتيجة ذلك اتبعت الدولة التايلاندية سياسة الاستيعاب للقضاء على الاختلافات الثقافية بين العرقيات المختلفة، وهو الأمر الذي لم يتقبله مسلمو الملايو القاطنين في أقصى جنوب البلاد، والمتمسكين بتمايزهم الثقافي والديني واللغوي، ومن هنا برزت الخلافات بين الجانبين والتي تطورت إلى ظهور العديد من الحركات الانفصالية في الجنوب وصولاً لزيادة حدة الصراع بين الطرفين.

وتسعى الدراسة إلى بيان تطور الحركات الانفصالية في جنوب تايلاند، والعوامل التي دفعت لظهورها، وسياسات الحكومات التايلاندية منذ عام ٢٠٠٤ للتعامل مع العنف المندلع في الجنوب، وتعتمد الدراسة على منهج الجماعة، وذلك للتركيز على الحركات الانفصالية باعتبارها أساس لفهم التفاعلات التي تتم داخل النظام التايلاندي، وانتهت الدراسة إلى اعتبار أن السبب الأساسي لظهور الحركات الانفصالية واندلاع العنف في الجنوب هو محاولات الدولة المتكررة لاستيعاب الملايو وقمعهم وتجاهل مطالبهم، فضلاً عن إدراك الملايو بتميزهم الثقافي ومن ثم رفضهم لتلك المحاولات الاستيعابية، وخلصت الدراسة كذلك لأهمية اتباع الحكومة سياسات تصالحية مع الملايو ومحاولة تقديم

تنازلات لهم خصوصا فيما يتعلق بحقوق اللغة.

**الكلـمات الدالـة:** ملايـو تايلانـد- جنـوب تايلانـد- الحـركات الانفصاليـة- سياسـة الاسـتيعاب- السياسـات العامـة.

**Abstract :**

Southern Thailand is characterized by its cultural, linguistic, ethnic and religious specificity, which differs from the Thai nationalism, which exalts the Thai identity, language and Buddhist religion. As a result, Thailand followed a policy of assimilation to eliminate cultural differences between minorities, but Malay Muslims objected this matter, as they are adhering to their distinction, Hence, disputes emerged between the two sides, leading to increase the intensity and cost of the conflict between them.

The study seeks to show the development of separatist movements in southern Thailand, the factors that led to their emergence, and the policies of Thai governments since 2004 to deal with the violence erupting in the region.

The study relies on the group's approach, to focus on the separatist movements as a basis for understanding the interactions that take place within the Thai political system.

The study concluded that the main reason for the emergence of separatist movements is state's attempts to assimilate the Malays. The study also concluded that the government should follow conciliatory policies and try to make concessions to the Malay, especially with regard to language rights and respect their distinction.

**Key words**: Malay Thailand - Southern Thailand - Separatist Movements - Assimilation policy - public policies.

**مقدمة:**

تتميز تايلاند بتعددها الثقافي والعرقي، واتبعت الدولة سياسة الاستيعاب القوي لمعظم الأقليات، ونتج عن تلك السياسة التراجع التدريجي للاختلافات الثقافية مقابل نمو الثقافة المدنية الوطنية، وبروز القومية والهوية التايلاندية، ولكن في مقابل ذلك عارضت بعض الأقليات تلك السياسات الاستيعابية، مثل مسلمو الملايو في أقصى جنوب تايلاند.

حيث تعتبر جنوب تايلاند واحدة من المناطق التي تتميز بخصوصيتها الثقافية والعرقية واللغوية والدينية، والتي تتمايز عن القومية والثقافة التايلاندية السائدة، ومن هنا مثلت تلك المنطقة إقليم للصراع والنزاع بين الدولة التايلاندية من جهة وبين قاطنيها من الملايو من جهة أخرى، حيث أظهر الملايو طوال تاريخهم انفصالهم عن الدولة التايلاندية، في مقابل ذلك ارتبطوا بعرقية الملايو في دولة ماليزيا، خاصة في جوانب الثقافة واللغة والدين، حيث يدين الطرفين بنفس الديانة، ويتحدثون باللغة المالاوية.

ويسعى الملايو في نزاعهم مع الدولة التايلاندية إلى الانفصال وتحقيق الاستقلال عن الدولة التايلاندية، التي فرضت سيطرتها على سلطنتهم منذ مطلع القرن العشرين، ويتركز العنف في المقاطعات الثلاث الواقعة في أقصى جنوب البلاد، وهي مقاطعات، ناراثيوات « Narathiwat » وباتاني « Pattani» ويالا « Yala»، بالإضافة إلى أربع مناطق في مقاطعة سونغكلا « Songkhla»، ويشكل الملايو أغلبية السكان في تلك المقاطعات بنسبة تقارب الـ ٨٥٪، (Wheeler, NO-VEMBER 2019) وأدى النزاع بين الحكومة وبين الملايو لتكبد الطرفين خسائر فادحة، فوفقاً لمجموعة الأزمات الدولية، ارتفعت التكلفة البشرية للنزاع ليصل إلى ما يقارب الـ ٧,٣٠٠ قتيل، وإصابة أكثر من ١٣,٥٠٠ شخص في الفترة من عام ٢٠٠٤ حتى أبريل ٢٠٢٢.

وتركز الدراسة على أسباب ظهور الحركات الانفصالية في جنوب تايلاند، وسياسات الدولة للتعامل مع أزمة العنف المندلع في الجنوب.

**إشكالية الدراسة:**

يتميز المجتمع التايلاندي بكونه واحداً من أكثر المجتمعات التي تتميز

بالتعدد العرقي والثقافي، ولكن على الرغم من هذا التنوع استطاعت الدولة التايلاندية استيعاب مختلف الأقليات بما فيها الأقلية المسلمة في شمال تايلاند، ولكن في مقابل ذلك مَثّل مسلمي الملايو في الجنوب حالة استثنائية عن تلك القاعدة، حيث قاوموا المحاولات الاستيعابية، وحافظوا على ثقافتهم، ووصل الأمر إلى ظهور العديد من الحركات الانفصالية التي تطالب بالاستقلال، ومن هنا تسعى الدراسة للتعرف إلى أسباب ظهور الحركات الانفصالية في جنوب تايلاند، وسياسات الحكومة في التعامل مع أزمة العنف في جنوب تايلاند منذ عام ٢٠٠٤ وحتى الآن.

**منهج الدراسة:**

تعتمد الدراسة على تطبيق منهج الجماعة، وظهر هذا المنهج على يد عالم السياسة «آرثر بنتلي» في كتابه «عملية الحكم» الصادر عام ١٩٠٨، ويقوم هذا المنهج على تحليل الظواهر الواقعية، مثل الجماعة وأنشطتها، وتتمحور أهم مقولاته حول اعتبار الجماعة وحدة التحليل الأساسية، والتي يجب التركيز عليها لفهم التفاعلات التي تتم داخل النظام السياسي، وكذلك رؤية النظام السياسي على أنه مجموعة من الجماعات المتفاعلة باستمرار، والتي تؤدي إلى تشكيل طبيعة النظام، فضلاً عن ذلك يمنح هذا المنهج دوراً مهماً للجماعات في التأثير على النظام السياسي، وصنع السياسات العامة.

ويمكن تطبيق هذا المنهج على موضوع الدراسة، حيث يمكن اعتبار الحركات الانفصالية في جنوب تايلاند باعتبارها وحدة التحليل محل الاهتمام، وكذلك التفاعلات التي تتم بين تلك الجماعات وبين النظام السياسي تلعب دوراً مهماً في تشكيل طبيعة العلاقات بين الطرفين وفي بلورة مواقف تلك الجماعات اتجاه النظام وسياسات الدولة اتجاه تلك الجماعات.

**حدود الدراسة:**

تعتمد الدراسة على عام ٢٠٠٤، كبداية للدراسة وهو العام الذي شهد تصاعد العنف بصورة ملحوظة في الجنوب، حيث قام مسلحين بالإغارة على ثكنة للجيش في مقاطعة ناراثيوات، وشكلت هذه الهجمات بداية المرحلة الأكثر عنفاً من انتفاضة الملايو، وتنتهي الدراسة في عام ٢٠٢٢، وهو العام الذي

شـهد عـودة حـوار السـلام بـين الحكومـة التايلانديـة وبـين الجماعـات الانفصاليـة لخفـض مسـتوى العنـف.

**الأدبيات السابقة:**

يمكـن تصنيـف الأدبيـات السـابقة الخاصـة بهـذا الموضـوع إلى اتجاهـين، **الاتجـاه الأول**؛ يتنـاول الانفصاليـة مـن الناحيـة النظريـة، **والثـاني**، يتنـاول الانفصاليـة في جنـوب تايلانـد:

**الاتجاه الأول: الانفصالية من الناحية النظرية:**

تؤكـد دراسـة الباحـث»Ryabinin « أن النزعـة الانفصاليـة تقـوم عـلى القوميـة والهويـة، والتـي تعتـبر القـوة الدافعـة لتلـك التحـركات، وأن النزعـة الانفصاليـة تظهـر بشرطـين؛ التمييـز ضـد الأقليـة العرقيـة، ووجـود النخبـة السياسـية النشـطة، وهنـاك عـدة تصنيفـات للانفصاليـة وفقـاً لدرجـة النشـاط، فهـي أمـا **نشـطة** عندمـا تدعـم الجماعـة العرقيـة فكـرة الانفصـال بقـوة؛ أو **معتدلـة** عندمـا تطالـب بالحكـم الـذاتي؛ أو **سـلبية** عندمـا تكـون الجماعـة غـير راضيـة عـن وضعهـا ولكنهـا لا تعلـن أي مطالـب، أو **منفتحـة**، عندمـا تعلـن عـن رغبتهـا في مغـادرة البـلاد؛ أو **منغلقـة**، عندمـا تحظـر الحكومـة مناقشـة إمكانيـة الانفصـال.

تناولـت كل الدارسـات في هـذا الاتجـاه الأسـباب التـي تدفـع مجموعـات معينـة للانفصـال، ومـن أبـرز تلـك الدراسـات، دراسـة الباحثـين « Boyleو Englebert « والتـي أعلنـت عـدم وجـود نظريـة راسـخة لتفسـير الانفصـال، وميـزت بـين أربعـة اتجاهـات كـبرى في هـذا الإطـار، الأولى؛ المحـددات الاقتصاديـة، والتي تربـط الانفصال بالاقتصـاد، أبرزهـا، الشـعور بالظلـم الاقتصـادي وبعـدم المسـاواة في الدخـل والـثروة، سـواء للأقاليـم الفقـيرة، التـي تعـزي تخلفهـا لعـدم مسـاواتها مـع باقـي الإقليـم مـن حيـث الـثروة ورأس المـال، أو بالنسـبة للأقاليـم الغنيـة والتـي تشـعر بعـدم المسـاواة لتحملهـا تكاليـف إضافيـة.

الثانيـة، **المحـددات الثقافيـة**، والتـي تربـط بـين الانفصـال والثقافـة، ويعتـبر المحـدد الأسـاسي للانفصـال هـو التمييـز ضـد جماعـة ثقافيـة معينـة، ويـرى فريـق مـن أصحـاب هـذا الاتجـاه أن التعـدد الثقـافي الشـديد يمنـع نشـوب الصراعـات نتيجـة عجـز جماعـة معينـة عـن اكتسـاب قاعـدة تمكنهـا مـن تحقيـق أهدافهـا، في

حين أن الهيمنة العرقية وارتباط الجماعة بوطن قومي أخر يسهم في ظهور الحركات الانفصالية.

الثالثة، **المحددات السياسية**، والتي تربط بين طبيعة النظام وإثارة النزاعات، منها ديمقراطية النظام، حيث يرى بعض المنظرين أن الديمقراطية تعطي حقوقاً لمختلف الأقليات وهو ما يخلق لديهم شعوراً بالهوية، بينما يرى آخرون أن التحول الديمقراطي يسهم في إثارة النزاعات العرقية، ومن المحددات كذلك مواجهة الأقليات للاضطهاد، وانهيار الحكومة، والوجود السابق للجماعة كوحدة مستقلة، وكذلك يلعب المناخ الدولي دوراً في تشجيع أو منع ظهور الحركات الانفصالية، وهناك مجموعة من المحددات الأخرى، والتي تتعامل مع الظروف الميسرة للانفصال، مثل عمر الدولة وحجمها وخصائصها الجغرافية.

وحدد «Horowitz» في دراسته الرائدة «Patterns of Ethnic Separatism» أربعة أنماط للانفصال العرقي، الأولى؛ **الجماعات المتخلفة في المناطق المتخلفة**، والذي يكون انفصالهم مبكراً بعد حصول بلدانهم على الاستقلال أو رفض مطالبهم، وتنبع مخاوفهم من انخفاض أعدادهم مقارنة بالتفوق العددي للمجموعات الأخرى، فضلاً عن إحساسهم باستحالة المنافسة مع تلك المجموعات، وتتمحور مطالبهم حول التمثيل السياسي والإداري العادل.

الثانية، **الجماعات المتقدمة في المناطق المتخلفة**، هم من الانفصاليين المتأخرين، هدفهم الأساسي الحصول على تأكيدات بعدم التمييز، وتسعى تلك الجماعات للانفصال عندما يصعب إنقاذ موقعهم أمام الجماعات الأخرى، وتبدو تكاليف البقاء مرتفعة للغاية.

الثالثة، **الجماعات المتقدمة في المناطق المتقدمة**، عادة ما تساهم المناطق المتقدمة في زيادة الإيرادات لخزانة الدولة، ولديهم اعتقاد بأنهم يدعمون المناطق الفقيرة، وبالتالي سيؤمن الانفصال احتفاظهم بالإيرادات، وتسعى تلك المجموعات للانفصال في حال انخفاض تكاليفه الاقتصادية.

الرابعة، **الجماعات المتخلفة في المناطق المتقدمة**، تتمحور مخاوفهم حول الهيمنة من قبل الجماعات المتقدمة، وتعتقد تلك الجماعات أن الانفصال له منافع اقتصادية، حيث تساهم تلك المنطقة في دخل الدولة أكثر مما تحصل

عليه من المخصصات، تود تلك الجماعات أن يكون لها حرية التعامل مع المجموعات المتقدمة في وسطها والاحتفاظ بالعائدات الاقتصادية في مناطقها.

ويرى الباحث « التجاني» في دراسته أن المطالبة بالانفصال تحدث سواء على مستوى الدول المتقدمة أو الأقل نمواً، ففي الأولى تظهر الحركات الانفصالية نتيجة المظالم التاريخية أو الأزمات العرقية وذلك على الرغم من مستوى التنمية بتلك الدول، ومن أمثلة ذلك فرنسا، وتتميز تلك الجماعات باتباعها للوسائل السلمية، وكذلك يظهر تأثير العوامل الاقتصادية في التسريع بوتيرة المطالبة بالانفصال، مثل، اسبانيا.

أما الدول الأقل نمواً فتظهر الحركات الانفصالية بها نتيجة، سيادة حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بالدولة، فضلاً عن الهيمنة من قبل الجماعة العرقية المسيطرة، بالإضافة إلى عدم المساواة في توزيع عوائد التنمية، وتتميز تلك الجماعات باستخدام العنف.

وميزت دراسة الباحثة «زهرة « سياسات الدول نحو مطالبة أحد الجماعات بالانفصال، والتي تتنوع ما بين سياسة **إخماد الصراع** من خلال اتباع عدد من السياسات الاقتصادية التي تشجع التعاون بين مختلف الجماعات من خلال سياسات تحرير التجارة الداخلية واتباع عدد من الإجراءات التصالحية مثل الاعتراف بديانات الجماعات العرقية وكذلك تشجيع الاندماج من خلال تشجيع الزواج بين العرقيات المختلفة، أو سياسة **تشجيع الصراع من خلال استخدام العنف** في مواجهة الجماعات المطالبة بالانفصال أو محاولة التحايل عليه، من خلال اتهامها بدعم الإرهاب.

ويتكون الانفصال وفقا للدراسة من أربعة عناصر، والتي تلعب دوراً مهماً في الشعور بالتميز، وهي المجتمع المتميز والقادة والإقليم وعدم الرضا، وأكدت الباحثة أن توقيت الانفصال يتحدد وفقاً للموازنة بين أربعة عناصر، هي منافع أو تكاليف البقاء في عضوية الدولة، ومنافع أو تكاليف الانفصال عن عضوية الدولة.

وتستفيد الباحثة من هذا الاتجاه في التعرف على الاتجاهات النظرية الخاصة بمفهوم الانفصالية، ومحاولات تفسير ظهور الحركات الانفصالية من

قبل المنظرين.

**الاتجاه الثاني: الدراسات التي تناولت الانفصالية في تايلاند:**

وتؤكد دراسة الباحث «Marc Askew» أن العنف بالمحافظات الجنوبية مشكلة إقليمية ووطنية تواجه السلطات التايلاندية، وعلى الرغم من الجهود الحكومية لوضع برامج تنموية بالمنطقة، وكذلك التدابير الأمنية لزعزعة استقرار شبكات الانفصاليين، ألا إن العنف ارتفعت حدته.

وأوضح الباحث في دراسته أن الخطاب الحالي حول معالجة العنف في الجنوب ينقسم إلى محورين، الأول، وجهة النظر العسكرية، وهي تستند على ضرورة قيام نموذج موحد للدولة الأمة، يعزز كل من الأمن والتنمية، أما الآخر يرى ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة منها رفع قانون الطوارئ وإحلال إدارة جديدة، وتجادل الدراسة بأن الحكومة اعتبرت الاضطرابات في الجنوب مشكلة ينبغي معالجتها من خلال برامج التنمية وإنفاذ القانون.

وفقاً لدراسة الباحث «JELONEK » تعتبر جنوب تايلاند مثالاً جيداً على العلاقات المتوترة بين السكان والحكومة، واتفقت الدراسة مع الاتجاه القائل بأن القومية التايلاندية وقفت ضد التطلعات الثقافية والدينية والعرقية لمسلمي الجنوب.

وتؤكد الدراسة أن التمرد ارتبط بصورة وثيقة بالنضال من أجل السلطة، خاصة مع زيادة سيطرة الدولة على الملايو من خلال محاولة استيعابهم في الثقافة التايلاندية، وهو ما ساهم في ظهور أول المطالبات بالانفصال خلال الحرب العالمية الثانية، ومع تزايد الانتهاكات للملايو من قبل الحكومة، ظهرت أول منظمة لتوحيد الملايو وتشكيل دولة واحدة، وبعد ذلك ظهر العديد من الحركات الانفصالية والتي تميزت بكونها أكثر راديكالية.

لكن حدث تحول في السياسات التايلاندية في بداية الثمانينيات، حيث هدفت الحكومة لتهدئة الصراع ولكنه تصاعد مرة أخرى، ويؤكد الكاتب أن ديناميكيات الصراع في حالة «باتاني» تتعلق بالأسباب التاريخية والاختلافات الدينية والتهميش الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة.

وتركز دراسة الباحث «Till Maximilian Möller» على عنصرين أساسين

لفهم الصراع في جنوب تايلاند، وهو البعد التاريخي، فضلاً عن صراع الملايو من أجل هويتهم، ويرى الكاتب أن تاريخ منطقة جنوب تايلاند يعود للقرن الخامس عشر حيث سميت تلك المنطقة باسم سلطنة فطاني، واستمرت السلطنة على هذا الوضع حتى اندماجها مع تايلاند في أوائل القرن العشرين.

أما البعد الخاص بالهوية، يرى الكاتب أن هوية مواطني جنوب تايلاند تختلف عن الهوية التايلاندية، والتي تتمحور حول ثلاثة عناصر، الأمة، والدين البوذي، والملك، والثلاثة عناصر يفتقدها ملايو جنوب تايلاند، فامتهم خاضعة للدولة التايلاندية ودينهم الإسلام والملك في اعتقادهم مسئول عن سلب حريتهم، وفقا لتلك الرؤية فالملايو مستبعدون من القومية التايلاندية، وهو ما انعكس على تسميتهم باعتبارهم «غرباء»، ويعتبر دفاع الملايو عن هويتهم هو أساس هذا الصراع.

ويؤكد الباحثان «Abraham, Nakaya» أن الصراع بين الملايو والدولة التايلاندية صراع طويل، مؤكدين أن المنطقة شهدت أحداث عنف كبيرة، واعتبرت الدراسة أن العامل السياسي هو المحدد الحاسم في زيادة حدة العنف أو انخفاضه، والذي يتوقف على اعتماد الدولة التايلاندية لسياسات تهدئة ومراعاة لاحتياجات السكان، وأكد الباحثان أن السمة الأساسية للعنف هو تضارب الروايات الخاصة بهذا الصراع بين أطرافه الأصليين، وهو ما انعكس على المجتمعات المحلية والتي تعاني من التخبط وانعدام الأمن، ومن هنا الاختلاف بين الروايات المحلية والرسمية عن طبيعة هذا العنف.

وتستفيد الباحثة من هذا الاتجاه في التعرف على حالة الدراسة بشكل أكثر تفصيلًا، وبيان أحد أنماط الحركات الانفصالية في جنوب شرق آسيا.

**تقسيم الدراسة:**

تتناول الدراسة عدة محاورومنها : تطور ظهور الحركات الانفصالية في جنوب تايلاند، وأسباب ظهورها في الجنوب، وسياسات الدولة في التعامل مع العنف في الجنوب.

**<u>أولا ظهور وتطور الحركات الانفصالية في جنوب تايلاند:</u>**

كانت المقاطعات الجنوبية بتايلاند مستقلة في السابق، وكانت تطلق عليها

اسم ولاية باتاني «Pattani State»، بخلاف الجماعات الأخرى بتايلاند فقد عاش أسلاف ملايو جنوب تايلاند في هذا المكان، وفي الفترة ما بين عامي ٦٥٧ و١٢٩٣ تم الاستيلاء على «باتاني» من قبل إحدى الإمبراطوريات المجاورة، وبدأ يحدث اتصال مباشر مع تايلاند في عام ١٢٨٠ عن طريق سوخوثأي عاصمة تايلاند آنذاك.

بعد ذلك تم ضم سلطنة باتاني المستقلة لمملكة سيام «تايلاند» في عام ١٩٠١، وتم تعزيز هذا الضم في عام ١٩٠٩ من خلال توقيع الإنجليز والسياميين معاهدة لترسيم الحدود بين باتاني وبعض الولايات المالاوية مثل كيداك وبيراك وبيرليس، ووفقاً لشرط المعاهدة فقد اعترف البريطانيون بسيادة السياميين على مملكة باتاني مقابل الاعتراف بالسيطرة البريطانية على باقي الولايات المالاوية، وعلى الرغم من انضمام باتاني لتايلاند إلا أن الملايو تشبثوا بعقيدتهم الإسلامية ولغتهم الملايوية وهويتهم الثقافية المنفصلة، وفي المقابل لم تتدخل الحكومة لمحاولة تغيير هويتهم حتى قيام الثورة القومية عام ١٩٣٢، حيث اتخذت الحكومة بعض الإجراءات لدمج الملايو في الثقافة التايلاندية من خلال تدريس التاريخ واللغة التايلاندية لملايو تايلاند، ولكن هذا الأمر لم يحقق نجاح ملموس.

شهد الموقف الحكومي تغيراً كبيراً عندما جاء النظام اليميني المتطرف بقيادة بيبول سونغكرام «Phibul Songkra» عام ١٩٣٨، حيث عمد إلى سياسة الاستيعاب القسري لمختلف العرقيات وخاصة الملايو،) وهو ما دفع لظهور الحركة الشعبية لباتاني «Patani People's Movement» في عام ١٩٤٧، والتي طالبت بتطبيق الحكم الذاتي في الجنوب، ومنح الملايو الحقوق اللغوية والثقافية وتطبيق أحكام شريعتهم، وأثارت تلك المنظمة مواجهات عديدة مع الحكومة، منها أعمال الشغب التي اندلعت في عام ١٩٤٨.

ونتيجة تلك السياسة ظهرت أيضاً حركة «اتحاد الماليين من أجل باتاني العظيمة» أو « GAMPAR»، في عام ١٩٤٨، والتي تطالب باستقلال باتاني، (Bu-rusapatana & Atipas, 1988, Pp57-58) واستهدفت الحركة توحيد جميع الملايو بالجنوب، وتحسين أوضاعهم الاقتصادية، وإحياء ثقافتهم، وتعزيز تواصلهم مع

الملايو التابعين لبريطانيا.

على الرغم من السياسات الاستيعابية لنظام بيبول، والذي سقط عام ١٩٤٤، تمكن الملايو من الحفاظ على هويتهم المميزة، ولكن عندما عاد بيبول إلى السلطة مرة أخرى في انقلاب عام ١٩٤٧ استمر في سياسته الاستيعابية القسرية، وفي عام ١٩٤٨، وافق نحو ٢٥٠ ألف من الملايو على تقديم التماس إلى الأمم المتحدة للسماح للمقاطعات الجنوبية بالانفصال، ورداً على ذلك قام بيبيول باعتقال كبار الموقعين على الالتماس، لكن الضغط الدولي أجبره على الوعد بتقديم تنازلات للملايو والاعتراف بهويتهم، ولكن، لم يتم تنفيذ أي من الإصلاحات الموعودة، وبعد الإطاحة بنظام بيبول في ١٩٥٧، قامت الحكومات المتعاقبة بتجاهل سياسة بيبيول الاستيعابية، حيث اعتمد خلفاؤه على سياسات تدريجية تحقق التكامل السياسي، ولكن أساليب بيبيول القسرية تسببت في سوء العلاقات بين الملايو والدولة.

بدأت الجماعات الانفصالية في الظهور بعد عام ١٩٤٨، خاصة مع حملات الدولة التايلاندية لتطبيق مركزية الإدارة وإحلال المسؤولين التايلانديين محل القادة المحليين من الملايو، (Minority Rights Group International, 2018) ومن أبرز تلك الجماعات، الجبهة القومية لتحرير باتاني -The Barisan Nasion al Pembebasan Patani (BNPP)، والتي تم تشكيلها في عام ١٩٥٩، وهي تعتبر أول منظمة مسلحة تدعو لاستقلال باتاني، واعتمدت تلك المنظمة على حرب العصابات والمتمردين في حربها ضد الدولة.

وفي الستينيات قامت السلطات التايلاندية بإغلاق المدارس المالاوية التقليدية وتحويلها لتعليم اللغة التايلاندية والمناهج الوطنية، (Minority Rights Group International, 2018) وهو ما أدى لوصول النزعة الانفصالية للملايو إلى ذروتها أواخر الستينيات، خاصة مع زيادة العمليات العسكرية في المنطقة، وتدهور أوضاع الملايو الاقتصادية، وهو ما أدى لظهور منظمة «الجبهة الوطنية لتحرير باتاني» Barisan Revolusi Nasional, BRN، (Burusapatana, & Atipas, 1988, P58) والتي تشكلت عام ١٩٦٣، وجمعت أيدولوجيتها بين الدين والاشتراكية.

وظهرت أيضاً منظمة التحرير المتحدة لباتاني « Pattani United «PULO

Liberation Organization في عام ١٩٦٨، والتي تعتبر أكبر الحركات الانفصالية وأكثرها فاعلية، واعتمدت أيدولوجيتها على عدد من العناصر تتمحور حول «الوطن والعرق والدين والإنسانية»، وتم تصنيف تلك الحركة باعتبارها حركة أثنية، ولعبت تلك المنظمة مع المنظمات الأخرى دوراً مهماً في أنشطة حرب العصابات والتي استهدفت العديد من المباني الحكومية والمسئولين التايلانديين،وأشيع عن تلك المنظمة تلقيها التمويل الخارجي والدعم العسكري من بعض الأنظمة العربية الراديكالية، وينسب إليها الهجوم على موكب الملك بومبيول وزوجته أثناء زيارتهم لمقاطعة يالا في ١٩٧٧.

وفي محاولة لتدارك تلك التطورات، بدأت الحكومة في الاهتمام بتنمية الجنوب، حيث تم إرسال وحدات التطوير المتنقلة إلى بعض القرى الملاوية، وتم تحسين إمدادات المياه والصرف الصحي، مع تشجيع المسؤولين التايلانديين بالجنوب على تعلم لغة الملايو واحترام ثقافتهم، وأكدت الحكومة التزامها بضمان الحرية الدينية للملايو، وفي نفس الوقت تم تكثيف الإجراءات العسكرية ضد الانفصاليين، (Forbes, 1982, p1061) ولكن على الرغم من ذلك لم تنتهِ الأنشطة الانفصالية، وعوضاً عن ذلك ظهرت في منتصف السبعينيات أكثر من عشرين حركة انفصالية.

خلال الثمانينيات استمر نشاط الجماعات الانفصالية وقطاع الطرق في إزعاج السلطات، وسعت الحكومة خلال تلك الفترة لمنح الملايو حقوقهم الدينية، ونفذت كذلك خطة لتنمية الجنوب، وسعت لتطوير التعليم، وإقامة عدد من المشروعات لجذب التايلانديين للانتقال إلى تلك المقاطعات.

على الرغم من سياسة الحكومة المهادنة خلال الثمانينيات إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور الحركات الانفصالية، منها، « the Gerakan Mujahideen Islam Patani (GMIP)» والتي يقودها المحاربون القدامى في حرب أفغانستان، وفرع أخر من منظمة PULO يسمى» New PULO «، فضلاً عن ذلك فقد انقسمت جبهة الثورة الوطنية إلى ثلاث فصائل، وهي «BRN-Congress, BRN-Ulama and BRN-Coordinate»، حيث واصل فصيل « BRN-Congress « كفاحه

العسكري، وتم اعتباره الأكثر راديكالية وتشدداً، بينما اختار جناح BRN-Coordinate ، إعادة الهيكلة من خلال تشجيع الشباب على الانضمام.

استجابة لتراجع الدعم الشعبي في منتصف التسعينيات، تم تشكيل منظمة جامعة لكل الجماعات في ١٩٩٧، تحت مسمى Bersatu وتعني «المتحدة» ونجحت في شن حملة عسكرية في العام التالي، أدت لمقتل ١٤٦ جُنْدِيًّا تَايْلَانْدِيًّا وأكثر من ٨٠ جريحًا.

عاد العنف إلى الظهور في أواخر التسعينيات وأوائل الألفينيات، ولكن زادت حدته في يناير ٢٠٠٤ عندما أغار مسلحون على معسكر للجيش في ناراثيوات وقاموا بسرقة ٤٠٠ قطعة سلاح، وبعد هذا ذلك اندلعت حوادث العنف بشكل يومي، وكان رد فعل الحكومة قاسياً على هذا الحادث، حيث تعرض الملايو للعديد من التجاوزات الإنسانية.

خلال تلك الفترة أصبحت جبهة « Barisan Revolusi Nasional-Coordinate faction » أكثر نشاطاً وقادت التمرد في الجنوب وفرضت العديد من القيم المتطرفة على المجتمع المحلي، واعتبارًا من عام ٢٠١٧، أصبحت الجبهة أقوى جماعة متمردة في المنطقة.

**ثانيا :أسباب ظهور الحركات الانفصالية في جنوب تايلاند:**

تلعب العديد من العوامل المتداخلة دوراً مهماً في اتجاه الجماعات إلى الانفصال، وفي حالة الملايو يمكن تحديد عدد من العوامل؛ أبرزها، المظالم التاريخية للملايو، ومعتقداتهم حول تاريخ سلطنة فطاني المميز، كما أوضحنا سابقاً، فضلاً عن محورية البعد الديني والعرقي لهذا الصراع، خاصة أن حالة جنوب تايلاند تعتبر انعكاس واضح للترابط بين العرق والدين، وتأكيداً على أهمية البعد الديني في الصراع يرى البعض أن هذا الصراع تحول من كونه نزاع بين العرقية التايلاندية والمالاوية إلى نزاع بين المسلمين والبوذيين.

ويعتبر تدهور الأوضاع الاقتصادية للملايو من أبرز العوامل الدافعة وراء ظهور تلك الحركات، حيث تراجعت مستويات التنمية الاقتصادية في تلك المنطقة، على الرغم من التقدم الاقتصادي الذي حققته البلاد، وكذلك يعاني مواطنو الجنوب من تدهور مستوياتهم المعيشية، فمثلاً متوسط دخل الأسرة

الشهري منخفض في تلك المقاطعات مقارنة بالبقية، ويوضح الجدول رقم (١) هذا الأمر:

**جدول (١): متوسط الدخل الشهري للأسرة في عدد من مقاطعات تايلاند:**

| المقاطعات/السنة | ٢٠٠٤ | ٢٠١١ | ٢٠١٥ | ٢٠١٩ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|---|---|---|
| بانكوك «Bang-kok» | ٢٩,٨٤٢,٦٨ | ٤٨,٩٥١,٠٠ | ٤٥,٥٧١,٧٠ | ٣٩,٤٥٩,٣٦ | ٤٠,٢٠٠,٧٧ |
| سارابيري «Saraburi» | ١٨,٧٤٢,١٧ | ٢٧,١١٤,١٠ | ٢٩,٤١٣,٤٠ | ٣٠,٥٣٢,٣٤ | ٣٣,٦٦٠,٠٥ |
| خون كاين Khon «Kaen» | ١٣,٠٨٧,٦٩ | ١٦,٠٣٠,٤٠ | ٢١,٣٣٦,٧٠ | ١٩,٢٥٢,٥٠ | ١٨,٠٢٨,٤٥ |
| باتاني «Pat-tani» | ١١,٨٣٧,٢١ | ١٦,١٢١,٥٠ | ١٧,٥١٣,٠٠ | ٢٢,٩٠٣,٨٤ | ٢٠,٦٩١,٦٩ |
| يالا «Yala» | ١١,٨٨٦,٣٨ | ٢١,٨٥٨,٨٠ | ١٥,٥٨٣,٨٠ | ١٦,٥٨٨,١٥ | ١٩,١٨١,٨٧ |
| ناراثيوات Narathiwat | ٩,٢٣٩,٨٣ | ١٦,٨٣٤,٤٠ | ١٩,٨٨٩,٦٠ | ١٧,٧١٦,٥٠ | ١٧,٥١٢,٠٢ |

**مصدر الجدول:**

National statistical office. (n.d.). *8 revenue and Household Expenditure Branch*. Retrieved September 10, 2022, from http://statbbi.nso.go.th/staticreport/page/sector/en/08.aspx

أيضاً لعب تهميش لغة الملايو وتمييز اللغة التايلاندية دوراً مهماً في تفسير الوضع المضطرب في الجنوب، حيث تسود اللغة التايلاندية في نظام التعليم الحكومي وهو ما يمثل صعوبة كبيرة في اكتساب الملايو للمعرفة، ومن ثم الحصول على وظيفة جيدة، أو تمثيل مناسب في المؤسسات السياسية والإدارية، وكذلك أدى هذا الأمر إلى اتجاه الملايو لتعليم أولادهم في مدارس « pondok »، وهي مدارس إسلامية خاصة تعتمد على لغة الملايو في التدريس، وهو ما يعكس عجز الدولة عن تلبية احتياجاتهم التعليمية، وصعوبة التواصل بين الطرفين.

كذلك هناك استياء قوي ومتواصل من الملايو ضد الهيمنة البوذية التايلاندية، حيث تظهر التبعية السياسية والثقافية للملايو، فمثلاً يتم تعيين

قادة المقاطعات من قبل العاصمة، (Tønnesson& Bjarnegård, 2015, p146) ومعظم الوظائف الحكومية- بما في ذلك المناصب في المدارس الحكومية - يشغلها مسئولين تايلانديين على الرغم من أن الملايو يمثلون الغالبية العظمى من سكان تلك المقاطعات، فضلاً عن ذلك لا تزال مطالب الملايو الخاصة بمزيد من الاستقلالية أو الحكم الذاتي مهملة.

من الضروري الإشارة إلى أهم التحولات التي أدت لموجة العنف غير المسبوق في الجنوب خاصة منذ عام ٢٠٠٤، ويتجاوز ذلك الأسباب الاقتصادية والتاريخية والأثنية الموضحة سابقاً، ومن أبرز تلك التطورات، السياسات الحكومية الخاطئة لإدارة رئيس الوزراء ثاكسين شيناواترا والتي أدت إلى تفاقم الوضع في الجنوب، منها قرار ثاكسين بترسيخ المركزية في منطقة الجنوب، فضلاً عن حل المركز الإداري للمقاطعات الحدودية الجنوبية "SBPAC" في عام ٢٠٠٢، وهو ما أدى لصعوبة جمع المعلومات وتحليلها، خاصة أن هذا المركز يعتبر حلقة وصل بين العاصمة والإدارات المحلية، وشهد العام نفسه إلغاء مكتب أمن الحدود العسكري المشترك الذي يديره الجيش والشرطة والمعروف باسمCMP-43 ، وهو ما أدى لاستغلال الجماعات الانفصالية هذا الفراغ الأمني.

ومن الأسباب كذلك ردود الفعل العنيفة من قبل الدولة والأجهزة الأمنية نحو أعمال التمرد بالمنطقة، وهو ما ساهم في تأجيج حدة الصراع، وأيضاً تدني جودة إدارة أزمة العنف في الجنوب، وهو ما يوضحه القسم التالي.

**ثالثا سياسات الدولة في التعامل مع أزمة العنف في جنوب تايلاند:**

**يستعرض هذا المحور سياسات الدولة نحو الحركات الانفصالية في تايلاند ،وهذا يتضح فيما يلي :**

- **عهد ثاكسين، يناير ٢٠٠٤ حتى سبتمبر ٢٠٠٦:**

اعتمدت الدولة على الحل الأمني والعسكري في التعامل مع أزمة العنف في الجنوب، حيث أعلن رئيس الوزراء ثاكسين الإحكام العرفية، ونقل مسئولية إحلال الأمن في الجنوب من قوات الشرطة إلى الجيش، وقام بزيادة عدد القوات العسكرية، وبالضغط على القادة العسكريين لتحقيق انتصارات على المتمردين، وهو ما أدى للعديد من التجاوزات الإنسانية، منها، تعرض ما يقارب الـ ٢٠٠

شخص من الملايو للاختفاء خلال الفترة من يناير حتى أبريل ٢٠٠٤.

ولكن طبيعة ونطاق العنف في الجنوب تحولت بعد حادثتي مسجد كرو سي « Kru Se» وحادث بلدة « Tak Bai»، وقعت الأولى في ٢٨ أبريل ٢٠٠٤، عندما قام مجموعة من الشباب بمهاجمة عدد من النقاط الأمنية بمقاطعة «باتاني»، وردت القوات الأمنية بقتل ما يقارب الـ ١٠٨ شخص، منهم ٣١ احتموا بالمسجد، والحادثة الأخرى وقعت في ٢٥ أكتوبر في بلدة تاك باي في مقاطعة «ناراثيوات»، والتي جاءت رداً على مظاهرة كبيرة أمام مركز الشرطة، وقامت القوات الأمنية بقتل ٦ أشخاص واعتقال المئات، ولقي ٧٨ شخص من المعتقلين حتفهم وتعرض المئات للإصابة نتيجة التدافع والازدحام بعد قيام القوات الأمنية بتكديس المعتقلين في شاحنات لنقلهم إلى القاعدة الأمنية في «باتاني»، ولعب غياب الحس السياسي للقيادة السياسية دوراً في تعميق الأزمة، حيث رفض ثاكسين تقديم الاعتذار لمواطني الجنوب على تلك الانتهاكات، وأعلن أن تعرض الملايو للموت في الشاحنات نتيجة ضعفهم الجسدي لتأدية فريضة الصيام.

بعد تلك الحادثتين زادت وتيرة الهجمات ضد الجيش من قبل المسلحين، وقامت الحكومة بإصدار مرسوم للطوارئ في يوليو ٢٠٠٥، نقل بموجبه مسئولية التعامل مع الجنوب من الجيش إلى مجلس الوزراء، وأعطى كذلك صلاحيات واسعة لإدارة ثاكسين ومسئولي الأمن في الجنوب، وصلت إلى منحهم حصانة من الملاحقة القضائية.

ظهرت عدد من المبادرات السياسية لإنهاء العنف ولكنها لم تحقق تقدم ملموس، منها اقتراح رئيس وزراء ماليزيا السابق مهاتير محمد شكلاً من أشكال الحكم الذاتي للجنوب، وفي عام ٢٠٠٥، أنشأت الحكومة لجنة المصالحة الوطنية (NRC) للتوصية بتعزيز السلام والمصالحة في المقاطعات الجنوبية، وفي مارس ٢٠٠٦، أصدرت اللجنة تقريراً بعدد من التوصيات، أبرزها، الحوار مع الجماعات المتمردة وتعيين مسؤولين حكوميين أكثر وعيًا بثقافة الجنوب، ولكن الحكومة تجاهلت تنفيذ التوصيات ، وفي النهاية أدى تجاهل إدارة ثاكسين للمبادرات السياسية وإعطاء الأولوية للتدابير الأمنية إلى تصعيد حدة العنف في الجنوب.

**سياسات حكومات ما بعد الانقلاب في التعامل مع أزمة الجنوب:**

في أعقاب الانقلاب العسكري في سبتمبر ٢٠٠٦، قام رئيس الوزراء المؤقت **سورايود تشولانونت** بتقديم اعتذار علني لشعب الجنوب، ووعد القيام بالعديد من الإصلاحات، ولكنها لم تكن ذا تأثير ملموس، مما زاد من عدم الثقة الشعبية في الحكومة، بعد ذلك تصاعدت أعمال العنف في عام ٢٠٠٧، وهو ما دفع الحكومة لزيادة القوات العسكرية بالجنوب.

في ديسمبر ٢٠٠٨، تعهدت الحكومة الجديدة لرئيس الوزراء **أبهيسيت فيجاجيفا** بأن حل الوضع في الجنوب سيكون أحد أولوياتها القصوى، ولكن الحكومة الجديدة انشغلت بالتعامل مع المتظاهرين المؤيدين لثاكسين، ولم يحظ الجنوب باهتمام الحكومة.

خلال فترة حكم **ينغلوك شيناتروا** من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤، اتخذت الحكومة نهج جديد في التعامل مع مشكلة ملايو الجنوب، يقوم بالأساس على الحوار والتفاوض مع المتمردين، وكان نتاج ذلك توقيع الحكومة التايلاندية والجبهة الوطنية لتحرير باتاني «BRN» اتفاق في ٢٠١٣ يوافق على إجراء محادثات سلام لإنهاء الصراع، وحاول الجانب الحكومي الضغط على الجبهة من أجل وقف العنف، في حين قدمت الجبهة عدة مطالب، أبرزها، الاعتراف بالجبهة كحركة تحرير وليست حركة انفصالية والإفراج عن المعتقلين، ولكن توقفت المفاوضات بين الجانبين نتيجة صعوبة وفاء الحكومة بتلك المطالب، فضلاً عن استيلاء الجيش على السلطة في ٢٠١٤.

**موقف الحكومة العسكرية من أزمة الجنوب:**

استعادت الحكومة التايلاندية المحادثات مرة أخرى في عام ٢٠١٥، وتم عقدها بين الحكومة العسكرية وبين المجلس الاستشاري لباتاني « Patani Consultative Council or MARA Patani»، وهو منظمة تضم تحت جبهتها كل الحركات الانفصالية، باستثناء منظمة الجبهة القومية لتحرير باتاني والتي رفضت المشاركة في الحوار مع الحكومة، وعلى الرغم من استمرار المحادثات لفترة طويلة وصلت لأربع سنوات، ولكنها لم تنجح في تحقيق نتائج ملموسة، حيث اعتمد الحوار بين الطرفين على محاولة إنشاء مناطق أمان يُمنع فيها ممارسة

العنف من الطرفين، وكذلك التحقيق المشترك في وقائع العنف، ولكن الحكومة رفضت الأمرين، تخوفاً أن يعني قبولها منح الشرعية للجماعات المتمردة.

في نفس الإطار ظهرت محاولات عديدة لإقناع الجبهة القومية لتحرير باتاني للمشاركة في المحادثات، وهو ما أسفر عن عدد من الاجتماعات الرسمية بين الطرفين، كان أول تلك الاجتماعات في كوالالمبور برعاية ماليزيا في ٢٠ يناير عام ٢٠٢٠، وكان نتيجة هذا الاجتماع وضع إطار عمل لضمان تقدم المحادثات بين الطرفين.

وكان الاجتماع الثاني في كوالالمبور في ٤ مارس ٢٠٢٠، ولكن جائحة كورنا عرقلت تقدم المحادثات بين الطرفين، ولكن في ١١-١٢ يناير ٢٠٢٢، عادت المحادثات بين الطرفين مرة أخرى في كوالالمبور، وعقد الاجتماع الثالث بين الطرفين، وذلك بمراقبة أجنبية وذلك بناءً على دعوة الجبهة القومية لتحرير باتاني وبموافقة الوفد التايلاندي، وناقش الطرفان عدد من القضايا، منها إنشاء لجان مشتركة من الطرفين للتشاور العام وتقديم الحلول السياسية ووضع إجراءات للحد من العنف.

وانعقد الاجتماع الرابع في الفترة من ٣١ مارس إلى ١ أبريل في كوالالمبور، حيث وافق الجانبان رسمياً على المبادئ العامة لعملية حوار السلام التي تمت مناقشتها في يناير، وكان أهم تقدم حققته المحادثات هو الإعلان عن «مبادرة رمضان للسلام»، حيث تعهد الطرفان بخفض مستوى العنف خلال الفترة من ٣ أبريل إلى ١٤ مايو، ولكن لم يصل الأمر إلى إصدار بيان مشترك واكتفى كل جانب بإصدار بيان بتقدم المحادثات.

على الرغم من تلك المحادثات ولكن ما زالت حوادث العنف مستمرة في الجنوب، ففي يوم ١٧ أغسطس ٢٠٢٢، تعرض نحو ١٧ موقعاً في مقاطعات باتاني وناراثيوات ويالا للهجمات، واستهدفت عدد من المتاجر الصغيرة ومحطات الوقود، وأسفرت عن إصابة سبعة أشخاص، وأعلن المتحدث العسكري إن الهجمات تبدو منسقة، ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الهجمات.

**الخاتمة:**

يمكن القول إن اعتماد الدولة التايلاندية على سياسة الاستيعاب للملايو، وتجاهل تميزهم الثقافي والديني، فضلاً عن أدراك الملايو بتعرض هويتهم وثقافاتهم المميزة للتهديد من قبل الدولة التايلاندية، هو الذي ساهم في ظهور الحركات الانفصالية وانتشارها في جنوب تايلاند، وأيضاً ساهمت الإدارة الحكومية الخاطئة لأزمة عام ٢٠٠٤ في تحول حدة وطبيعة العنف بالمنطقة.

في النهاية يعتبر استعادة الحوار بين الحكومة والحركات الانفصالية خطوة جيدة، ولكنها ليست كافية، حيث يجب على الدولة اتباع سياسات تصالحية مع ملايو الجنوب، ومحاولة تقديم تنازلات لهم خصوصاً فيما يتعلق بحقوق اللغة، واحترام تمايزهم الثقافي، والديني، واللغوي.

## المراجع

**ا- المراجع باللغة العربية:**

• المنوفي كمال. (٢٠٠٦). مقدمة في مناهج وطرق البحث في العلوم السياسية. مكتبة فلسطين للكتب المصورة.،متاح علي الرابط :
https://ia902801.us.archive.org/21/items/ilm.al.syasa.kamal/ilm.al.syasa.kamal.pdf

• زهرة، هبة محمد. (٢٠١٨(. الانفصال: معضلة الدارسين وأزمة صانعي القرار. مجلة الديمقراطية. ١٨(٦٩)، ١٠ - ٢٠.،متاح علي الرابط :
https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-928073-

• علي حامد التيجاني، مجلة الديمقراطية، المجلد 18، العدد 69 (31 يناير 2018)، ص ص. 54-50.

**٢- المراجع باللغة الانجليزية:**

- Abraham, I., & Sumie Nakaya. (2007). Uncertainty, Knowledge, and Violence in Southern Thailand. *Economic and Political Weekly*2309–2304 ,(24)*42* ., available at : http://www.jstor.org/stable/4419712

-Abuza, Z. (2011, September). *The Ongoing Insurgency in Southern Thailand: Trends in Violence, Counterinsurgency Operations, and the Impact of National Politics*.( Strategic Perspectives, No. 6). Institute for National Strategic Studies. Washington, D.C. 1-48., available at:
https://ndupress.ndu.edu/Portals/68/Documents/stratperspective/inss/Strategic-Perspectives-6.pdf

-Adam Burke., Pauline Tweedie., Ora-orn Poocharoen2013) .). *The Contested Corners of Asia: Subnational Conflict and International Development Assistance The Case of Southern Thailand*. The Asia Foundation., available at :
https://asiafoundation.org/wp-content/uploads/2013/10/The-Contested-Corners-of-Asia_The-Case-of-Southern-Thailand.pdf

-Andrew D. W. Forbes. (1982). Thailand's Muslim Minorities: Assimilation, Secession, or Coexistence? *Asian Survey*1056-1073 ,(11)*22* .. doi:10.2307/2643979, available at :

-Askew, M. (2010). Insurgency and the Market for Violence in Southern Thailand. *Asian Survey*1134–1107 ,(6)*50* ., available at : https://doi.org/10.1525/as.2010.50.6.1107

-*Barisan Revolusi Nasional*. (n.d.). DBpedia. Retrieved September 7, 2022, available at: https://dbpedia.org/page/Barisan_Revolusi_Nasional

-Boyle, K.E.& Englebert, P. (2006). The Primacy of Politics in Separatist Dynamics. available at : http://cega.berkeley.edu/assets/miscellaneous_files/wgape/10_Englebert.pdf

-CROISSANT, A. (2007). Muslim Insurgency, Political Violence, and Democracy in Thailand. *Terrorism and Political Violence*, 19(1), 1-18., available at : https://www.uniheidelberg.de/imperia/md/content/fakultaeten/wiso/ipw/croissant/publications/croissant_2007_muslim_insurgency.pdf

-Engvall, A., & Andersson, M. (2014, October). *The Dynamics of Conflict in Southern Thailand*. (Asia Working Paper No. 33). , available at : file:///C:/Users/amr/Downloads/hascer2014-0331.pdf

-Horowitz, D. L. (1981). Patterns of Ethnic Separatism. *Comparative Studies in Society and History*, *23*(2), 165–195, available at : http://www.jstor.org/stable/178732

-Imtiyaz Yusuf. (2015). Muslim-Buddhist Relations Caught between Nalanda and Pattani. In K.M. de Silva.(ed.), *Ethnicity and Conflict in Buddhist Societies in South and Southeast Asia*. Colombo, available at: https://www.academia.edu/21653299/Muslim_Buddhist_Relations_Caught_between_Nalanda_and_Pattani

-International Crisis Group. (2015, July). *Southern Thailand: Dialogue in Doubt* (No. ٢٧٠). , available at : https://www.refworld.org/pdfid/559cfdf94.pdf

-International Crisis Group. (2020, JANUARY). *Southern Thailand's Peace Dialogue: Giving Substance to Form*, available at: https://www.crisisgroup.org/asia/south-east-asia/thailand/304-southern-thailands-peace-dialogue-giving-substance-form?fbclid=IwAR0Zsdp6d_0pKrWO-9JQTk4nMLxyP2yTiIHDmqID84jSnWNGsjfN6GAoDYkA

-International Crisis Group. (2022). *Sustaining the Momentum in Southern Thailand's Peace Dialogue*. Retrieved September 7, 2022, available at : https://https://www.jstor.org/stable/resrep40594 Accessed: 14-08-2022 10:07 UTC

-JELONEK, A. W. (2012). THE DYNAMICS OF ETHNO-RELIGIOUS SEPARATISM IN SOUTHERN THAILAND. *Politeja*, *20/1*, 135–154, available at : http://www.jstor.org/stable/24920051

-JITPIROMSRI, S., & McCARGO, D. (2010). The Southern Thai Conflict Six Years On: Insurgency, Not Just Crime. *Contemporary Southeast Asia*, *32*(2), 156–183, available at : http://www.jstor.org/stable/41756325

-Jones, S. A. (2007). *FRAMING THE VIOLENCE IN SOUTHERN THAILAND: THREE WAVES OF MALAY-MUSLIM SEPARATISM* [Master of Arts]. Ohio University. available at : http//:tic.car.chula.ac.th/images/books74441/74441/P.pdf

-Matthew Wheeler, ( ٨NOVEMBER 2019), *Behind the Insurgent Attack in Southern Thailand* ,crisis group, available at : https://www.crisisgroup.org/asia/south-east-asia/thailand/behind-insurgent-attack-southern-thailand

-*Malay Muslims-thailand*. (2018). Minority Rights Group International. available at : https://minorityrights.org/minorities/malays-2/

-*Multiple bomb, arson attacks rock Thailand's south*, (2022, August 17), Reuters, available at : https://www.reuters.com/world/asia-pacific/multiple-bomb-arson-attacks-rock-thailands-south-2022-08-17/

- Melvin, N. J. (September 2007). *Conflict in Southern Thailand: Islamism, Violence and the State in the Patani Insurgency*. (SIPRI Policy Paper No. 20), available at: https://www.sipri.org/sites/default/files/files/PP/SIPRIPP20.pdf

-Möller, T. M. (2011). Insurgency in Southern Thailand: A Quest for Identity. *Sicherheit Und Frieden (S+F) / Security and Peace*13–7 ,(1)*29* .., available at : http://www.jstor.org/stable/24233028

-Niyaphan PHOLWADDHANA. (1986). ETHNIC RELATIONS IN THAILAND: THE MON-THAI RELATIONSHIP. (Order No. 8619935, University of Kansas). ProQuest Dissertations and Theses, p196., available at : https://search.proquest.com/docview/303414039?accountid=178282

-Otto F. von Feigenblatt., Vannapond Suttichujit., Md Shukri Shuib., Mohamad Faisol Keling., & Mohd Na'eim Ajis. (2010). Weapons of Mass Assimilation: A Critical Analysis of the Use of Education in Thailand. Journal of Asia Pacific Studies, 1(2), available at: https://www.japss.org/upload/9.vonfeigenblattetal.pdf

-Ryabinin, Y. (2017), The basic causes of the temporary separatism. *Journal of Geography*, *Politics and Society*. 7(1), 5–9, available at : file///:C/:Users/amr/Downloads20%01/ryabinin.pdf

- STOREY, I. (2008). Southern Discomfort: Separatist Conflict in the Kingdom of Thailand. *Asian Affairs*, *35*(1), 31–51, available at : http://www.jstor.org/stable/27821504

-Tønnesson, S., & Bjarnegård, E. (2015). Why So Much Conflict in Thailand?. *Thammasat Review*, *18*(1), 132–161, available at: file:///C:/Users/amr/Downloads/TonnessonandBjarnegrd2015whysomuchconflictinthailand%20(2).pdf